وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تكريت

كلية الزراعة

قسم الإقتصاد الإرشاد الزراعي

المادة: الإقتصاد الكلي/ ماجستير إقتصاد

المحاضرة الإولى:

إعداد:

أ.م.د. نجلاء صلاح مدلول

1. المقدمة:

قبل تطور علم الاقتصاد الكلي كادت بلدان العالم أن تنجرف في قرارات اقتصادية متقلبة وعشوائية من دون أن يكون لديها القدرة على التحكم في الكثير من مجريات أمورها مثلما يحدث في أيامنا المعاصرة – خاصة في ضبط بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المهمة – والسيطرة عليها أو الحد من آثارها، أو سلبيات بعض القرارات والنتائج علي النشاط الاقتصادي ، سواء علي المستوي النظري أو العملي أو حتي تناوله بالتحليل .

فالاقتصاد الكلي هو دراسة سلوك وحدات النشاط الاقتصادي ككل في المجتمع. ويركز على دراسة سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل: الاستهلاك الكلي، والاستثمار الكلي، وكذلك الصادرات الكلية، وغيرها.

كما يركز الاقتصاد الكلي على دراسة إجمالي الناتج من السلع والخدمات ومعدلات نموه، ومستوى التوظف من قوة العمل في الاقتصاد ومعدلات نموه وكذلك مستوى أسعار السلع والخدمات، أو ما يسمى بالرقم القياسي للأسعار ومعدلات تغيره عبر الزمن .

فأداء أو سلوك هذه المتغيرات الكلية ينتج عادة عن الأنشطة التي تتم في العديد من الأسواق. وعن القرارات التي تتخذها العديد من الوحدات الاقتصادية في المجتمع وهي: قطاع المستهلكين وقطاع المنتجين والقطاع الحكومي .

وفي المقابل نجد ان الاقتصاد الجزئي يهتم بدراسة الوحدات الاقتصادية منفردة، وكميات الإنتاج والأسعار لكل سلعة أو خدمة بشكل مستقل ، فهو يركز على دراسة سلوك المستهلك الفرد لسلعة معينة، أو لعدد من السلع، ودراسة سلوك المنتج الفرد، وكذلك دراسة كيفية تحديد الأسعار والكميات في الأسواق المختلفة لكل سلعة أو خدمة بمفردها ، ودور الحكومة في تنظيم تلك الأسواق .

1-1 بعض المفاهيم الاقتصادية الكلية الأساسية

يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة العديد من المفاهيم الاقتصادية الكلية، وهي في مجموعتين كالتالي :

1-دراسة أسباب واتجاه الزيادة في مستوى الناتج الكلي في المجتمع، وفي معدل نموه في الأجل الطويل، وهو ما يعرف بالنمو الاقتصادي Economic Growth .

2-دراسة حجم وأسباب التقلبات في مستوى الناتج الكلي، وفي مستوى العمالة، وكذلك في المستوى العام للأسعار في الأجل القصير، وهو ما يعرف بالدورات التجارية Business Cycles.

وتهدف سياسات الاقتصاد الكلي، أو ما يعرف بالسياسات الحكومية الكلية، والتي تتمثل في السياسات النقدية والسياسات المالية، إلى تحقيق زيادة مستمرة في مستوى الناتج الكلي وفي معدل نموه وبمعدلات مرتفعة في الأجل الطويل، والحفاظ على معدلات مستقرة في المستوى العام للأسعار. كما تهدف إلى تحقيق مستويات مرتفعة من التوظف، وتخفيض معدل البطالة في المجتمع.

تقسيم علم الاقتصاد:

1- الاقتصاد الجزئي (Microeconomics): يهتم بتحليل العلاقات الاقتصادية و معالجة الظواهر أو المشاكل على المستوى الجزئي (أي على مستوى الفرد و العائلة و المشروع) مثل تحديد سعر سلعة ما أو تحديد الوضع التوازني للمستهلك أو المشروع.

2- الاقتصاد الكلي (Macroeconomics): يهتم بتحليل العلاقات الاقتصادية و معالجة الظواهر أو المشاكل على المستوى الكلي (أي على مستوى الاقتصاد القومي) مثل تحليل أسباب نشوء الأزمات الاقتصادية و محاولة إيجاد حلول لها كأزمات الركود و التضخم الاقتصادي و النمو و

التنمية الاقتصادية و السياسات النقدية و المالية و تأثيرهما على النشاط الاقتصادي أو سياسات التجارة الخارجية.

3- الاقتصاد الكينزي كان أحد أسباب التسمية هي أن هذا الفكر (الاقتصاد الكلي) تأثر في بدايته بطريقة شديدة بالاقتصادي كينز، وفي فترة الكساد الكبير , وركزت النظريات على شرح مستويات البطالة والدورات التجارية. في حين تقلبات الدورة التجارية ينبغي تخفيضه من خلال السياسات الضريبية – fiscal policy (وذلك خلال تجميع الأموال وإنفاقها حسب الحالة من قبل الحكومة) والسياسة النقدية. والكينزين (Keynesian) الأوائل كانوا ممن يشجعون تطبيق السياسات بشدة وذلك من اجل استقرار سياسة الاقتصاد الرأسمالي. في حين ان بعض الكينزين (Keynesian) دعوا إلى استخدام سياسات الدخل (income polices)

4- الاقتصاد التقليدي الحديث (neoclassical) لعقود كان هناك انقسام بين النظرية الكينزية والنظرية الكلاسكية الاقتصادية، في حين ان الكينزية كانت تهتم بدراسة الاقتصاد الكلي والكلاسيكية بالجزئي. هذا الانقسام تم لحمه في اواخر الثمانينات. وفي الوقت الحالي النماذج التي استخدمها كينز تعتبر عتيقة الطراز الآن، فاستنتجت نظريات جديدة ذات منطقية وثبات وذلك كله بعلاقة مع الاقتصاد الجزئي. الاختلاف الجوهري اليوم في النظرية الثانية للاقتصاد الجزئي هو تركيز أكثر على السياسات المالية مثل نسب الفائدة ومجموع النقد المتداول. فنظرية الاقتصاد الكلي اليوم دمجت دراسة اجمالي الطلب والعرض الكلي مع دراسة النقود.

1-2 أهداف ووسائل الاقتصاد الكلي :

عند تقييم اداء دولة ما هناك بعض المتغيرات بعينها ومن حيث الاهمية مثل إجمالي الناتج القومي ، التوظف ، التضخم، صافي الصادرات يتم إستخدامها كمقاييس رئيسية يمكن عن طريقها الحكم على مستوى الاقتصاد ككل ، ومدي كفايته في تحقيق الأهداف ، إضافة الي التحكم في ذلك ايضاَ . ومع تطور الاقتصاد الكلي الحديث، زادت معرفة الإنسان عن كيفية تأثير السياسات العامة على الاقتصادي القومي ، وتوجيهها نحو المزيد من هذه التأثيرات سلباَ أو إيجاباَ . بعد أن عرف الكثير عنها من خلال دراسته للاقتصاد الكلي ونماذجه ، فلقد عرف الإنسان كيف تؤثر ، علي سبيل المثال ، التغيرات في عرض النقود أو الضرائب والانفاق الحكومي على مستوي الدخل القومي ، و/أو علي توزيعه بين طبقات المجتمع للدولة والناتج المحلي، والاستهلاك المحلي ، ومعدلات البطالة، والإدخار، والاستثمار، والتضخم.

1-3 الأهداف الأساسية للاقتصاد الكلي

توجد اربعة اهداف أساسية لتقييم الأداء الاقتصادي الكلي ، وهي:

1-3-1 الناتج الكلي

إن الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات هو إنتاج السلع والخدمات التي تشبع رغبات الأفراد وتحقق لهم مستوى مرتفع نسبيا من المعيشة . فالناتج القومي الإجمالي هو قيمة السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال كل فترة زمنية معينة(اتفق عليها الدارسين علي أن تكون عام كامل) . وبالنسبة للاقتصاد ككل فإن قيمة الناتج القومي الإجمالي تمثل قيمة دخول كل عناصر الإنتاج التي ساهمت في تحقيقه .

إن قيمة الناتج الكلي من سلعة معينة تمثل دخول للعمال الذين ساهموا في تحقيق هذه الناتج، كما تمثل المدفوعات للمدخلات التي تم استخدامها في عمليات الإنتاج، وكذلك عوائد عنصري الأرض ورأس المال اللذان استخدما في عمليات الإنتاج ، لذلك فإن قيمة الناتج القومي الإجمالي تتساوى مع قيمة الدخل القومي في المجتمع خلال كل فترة زمنية معينة (عام كامل), وإجمالي الناتج القومي يمكن أن يقاس بالأسعار السوقية الجارية أو الفعلية، ويسمى بإجمالي الناتج القومي الإسمي (أو النقدي) أو يمكننا أن نقيس إجمالي الناتج القومي بمجموعة ثابتة من الأسعار في سنة معينة، ويسمى بإجمالي الناتج القومي الحقيقي وهو مقدار السلع والخدمات التي تم إنتاجها فعلاً ، ويمكن الحصول عليها بالدخل النقدي المناظر.

كما أن التغيرات في إجمالي الناتج القومي الحقيقي هي أفضل المقاييس المتاحة لقياس مستوى الناتج ونموه، فهي عبارة عن مقياس لنبض اقتصاد الدولة ، وإذا ما تم استخدام الموارد المتاحة في المجتمع استخداما كاملا فإن الناتج القومي يتزايد بالطبع ، ويصل إلي أقصاه ، أو بما يعرف بالناتج المحتمل ، وبالتالي لا يوجد أي فاقد اقتصادي في المجتمع والذي يمكن قياسه بما يسمى بفجوة الناتج ، وهي:

فجوة الناتج = الناتج القومي المحتمل - الناتج القومي الفعلي

فإذا كانت فجوة الناتج صفراً ، فإن هذا يعني أن الاقتصاد في حالة توظف كامل والذي يسمح بحد أدنى من البطالة وهو يدل على ارتفاع مستوى التشغيل والأداء الاقتصادي . وإذا كانت فجوة الناتج موجبة فهذا يعني وجود موارد عاطلة ويدل هذا على ضعف مستوى الأداء الاقتصادي، وهكذا .

فتناقص مستوى الناتج الكلي يتحقق من تناقص الطلب على العمل وبالتالي زيادة معدل البطالة وانخفاض مستوى العام للأسعار (الركود الاقتصادي) ، أما الزيادة المستمرة في مستوى الناتج الكلي وفي مستوى العمالة يتحقق من انخفاض معدل البطالة ويتجه بالمستوى العام للأسعار إلى الارتفاع (ما يعني حدوث التضخم) .

وفي الثمانينات من القرن الماضي تعرضت العديد من الدول المتقدمة وبعض الدول النامية إلى حالة من التضخم وقد صاحبها حالة من الركود الاقتصادي، وهو ما يعرف بالكساد التضخمي. وقد استمر لفترة طويلة من الزمن لأن الحكومات والبنوك المركزية لم يكن لديهم معرفة أو خبرة في الإدارة الاقتصادية الكلية الكافية ليجربوا سياسات اقتصادية توسعية في فترات أخرى، مثل تلك التي سادت من 1980 – 1983 في الولايات المتحدة، لأن صانعوا السياسة تعمدوا زيادة البطالة وفجوات اجمالي الناتج القومي حتي يخفضوا من معدل التضخم (أو الزيادة في الأسعار)

1-3-2 التوظف الكامل

وهو تحقيق مستوى مرتفع من التوظف والذي يستلزم أيضا مستوى منخفض للبطالة. ويعني ذلك القدرة على ايجاد السلع وايجاد الوظائف ذات الأجور المجزية بسهوله . فالقوة العاملة هي عدد الأفراد البالغين الذين هم في سن العمل (18 – 60 سنة في المملكة) و (16 – 60 سنة في الولايات المتحدة) وقادرين على العمل ويبحثون بجدية عنه، ويجدونه .أما البطالة فهي عدد الأفراد البالغين الذين هم في سن العمل، وقادرين على العمل، ويبحثون بجدية عنه ، لكنهم لا يجدونه . لذلك يمكن أن نكتب :

معدل البطالة = [**عدد الأفراد العاطلين** / **عدد أفراد قوة العمل**] X 100

ومعدل البطالة هو احد المقاييس الرئيسية لأداء الاقتصاد ، حيث تسعي السياسة الاقتصادية لكل بلد على إبقاء هذا المعدل منخفضا معظم الوقت ، بقدر الإمكان . فقد وصلت البطالة في الثلاثينات في أوقات الكساد العظيم الى 25% من القوة العاملة في سنة 1933، اي أن ربع القوة العاملة كان عاطلا ولمدة تقرب من عشر سنوات في كافة البلاد الغربية تقريبا.

وفي الفترة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، انخفضت البطالة كثيرا في معظم الدول الغربية، ولم يزد معدل البطالة عن 5% في المتوسط من القوة العاملة. ولكن لسوء الحظ في السنوات الاخيرة لوحظ ارتفاع في

معدل البطالة في معظم دول العالم : ففي الولايات المتحدة ارتفع تدريجيا معدل البطالة في اواخر الستينات حتي وصل عام 1982 إلى 9.7%

1-3-3 إستقرار الأسعار

ويعني ضمان أسعار مستقرة مع أسواق حرة ، وبذلك ينقسم هذا الهدف الى قسمين :

الأول: ان الاسعار لا ترتفع او تنخفض بسرعة لأن الاسعار هي المقياس الاقتصادي واذ تغير بسرعة خلال فترات التغيرات السريعة في الأسعار فأن العقود والاتفاقات الاقتصادية الأخرى ، وأدوات القياس ، تصبح مشوهة

الثاني: المحافظة على اسواق حرة يعني أن الأسعار والكميات يجب أن تتحدد بواسطة قوى السوق، بتلاقي العرض مع والطلب، بأقصى حد ممكن.

ان هدف استقرار الأسعار مع أسواق حرة يتم إتباعه اليوم في معظم الدول لإعتقاد افراد كثيرين أن الاسعار المستقرة المحددة بواسطة الأسواق الحرة تسمح للاقتصاد بأن يخصص الموارد بكفاءة وبطريقة تستجيب لأذواق الأفراد، وإحتياجاتهم .

إن أكثر الطرق الشائعة لقياس المستوى العام للأسعار هو الرقم القياسي لأسعار المستهلكين Consumer Price Indexبالمعروف (CPI) وهو يقيس تكلفة مجموعة ثابتة من السلع (مثل الغذاء، المسكن، الملبس، الرعاية الطبية) مشتراه بواسطة المستهلك العادي من سكان الحضر، تعرف بسلة المستهلك ، كما إن معدل التضخم يقاس بالتغير (زيادة أو نقص) في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين من سنة لأخرى :

$$\text{معدل التضخم} = 100X\frac{\text{CPI}_2 - \text{CPI}_1}{\text{CPI}_1}$$

فإذا كان معدل التضخم موجبا، فإن هذا يدل على حدوث ارتفاع في الأسعار، كما حدث في ألمانيا في العشرينات أو في بوليفيا في الثمانينات ، وعندما يكون سالبا، فهذا يدل على حدوث انخفاض في الاسعار. وبهذا يظهر الانكماش وتنتشر أثاره ، مثلما كان يحدث احياناً في الدول الشيوعية وأثناء الحرب على الأسعار في بعض اقتصاديات السوق في الدول الرأسمالية ، و قد يكون ذلك هدفاً في حد ذاته . كما أنه قد يكون من غير المرغوب فيه فرض مجموعة من الأسعار تكون ثابتة أو جامدة بشكل مطلق .

1-3-4 التوازن الخارجي

ويقصد به تحقيق التوازن في المعاملات الخارجية للاقتصاد القومي ويتحقق ذلك عندما تتعادل مجموعة التزامات الاقتصاد القومي تجاه العالم الخارجي مع حقوقه تجاه هذا العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة ، ويظهر هذا في ميزان المدفوعات (الذي يسجل فيه كل المتحصلات وكل المدفوعات مع العالم الخارجي). فإذا ظهر عجز في ميزان المدفوعات فإن هذا يعني أن المدفوعات تفوق المتحصلات من العالم الخارجي، ويتم تسديد هذا العجز إما عن طريق السحب من احتياطي الذهب أو العملات الاجنبية لدى الدولة، ومن ثم تنقص احتياطاتها، أو عن طريق زيادة التزاماتها تجاه العالم الخارجي من خلال الاقتراض، ومن ثم ، تظهر الديون الخارجية وهو ما يلقي بالتزامات وأعباء إضافية على الاقتصاد القومي تؤدي إلى مزيد من التزاماتها في السنوات التالية ، ومن ثم تدخل الدولة في دوامة من عدم القدرة على تحقيق هدف التوازن الخارجي، خاصة إذا ما تفاقمت هذه الديون، ومن ثم، زيادة التزاماتها وأعبائها .ويترتب على ذلك تدهور قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية باستمرار.

اذاَ في حالة العجز فلابد من تدخل الحكومة واتخاذ بعض السياسات لمواجهته، منها تلك السياسات التي تهدف إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات، ومن ثم زيادة متحصلات الدولة والحد من

مدفوعاتها الخارجية بكافة الوسائل ، ومن ثم، تقليل هذا العجز أو التخلص منه كليا. ذلك لأن استقرار قيمة العملة الوطنية مرتبط بهذا التوازن في ميزان المدفوعات .

محددات الناتج المحلي الإجمالي

يتحدد مستوى الناتج المحلي الإجمالي بالعديد من العوامل من أهمها ما يلي:

1-كمية ونوعية الموارد الاقتصادية المتوافرة للمجتمع

2-مدى توافر الكفاءات البشرية مثل القوى العاملة ، ونسبة توظفها في العمليات الإنتاجية

3- علاقة عناصر الإنتاج بالبيئة المحيطة ومدى تطبيق الدولة لمبدأ تقسيم العمل والتخصص الدولي والاستخدام الأمثل للموارد من سكان واستثمارات وتقدم تكنولوجي

4-حجم الطلب علي السلع والخدمات المنتجة ، ونسبة دخولها إلي الأسواق

5-وسائل وأساليب وفنون الإنتاج المتاحة والمستخدمة

6-درجة الاستقرار السياسي و الاقتصادي ومدى انتشارها بين أقاليم المجتمع ومناطقه

7-فعالية السياسة الاقتصادية واهدافها

حيث عادة ما تهدف السياسة الاقتصادية الكلية إلي ما يلي :

أ-تحقيق مستوى مرتفع ومتزايد من الناتج الحقيقي

ب-مستوى مرتفع للتوظف ومستوى منخفض للبطالة، مع العمل علي تقديم وظائف مناسبة بأجور مجزية لأولئك الذين يريدون أن يعملوا

ج-مستوى أسعار مستقر أو بارتفاع متدرج وتحت السيطرة أو المراقبة ، علي أن تتحدد الأسعار والأجور بواسطة أسواق حرة

د- بناء علاقات اقتصادية خارجية تتميز بسعر صرف أجنبي مستقر وصادرات تكون متوازنة أكثر أو أقل من الواردات

ويلاحظ إن دولاً قليلة هي التي نجحت في تحقيق مثل هذه الأهداف، ولكن معظم الدول المتقدمة تبحث باستمرار عن وسائل تحقيقها بالكامل ، وفي معظم الأحيان.

ولقد أثبتت أزمة الكساد العالمي الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، فضلا عن النظرية الكينزية والنظريات اللاحقة لها، أن الحاجة إلى السياسات الاقتصادية الكلية أصبحت ضرورة ملحة ، كونه لا يوجد أي اقتصاد في وقتنتا الحاضر يستطيع تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع تلقائيا بالمستوى المطلوب والمرغوب فيه بدون وجود سياسات اقتصادية كلية تساعده على ذلك ، كما أن الحاجة إلى السياسات الاقتصادية الكلية تزداد بدرجة أكبر ونحن في بداية الألفية الثالثة، حتى تستوعب هذه السياسات الاقتصادية التحولات والتحديات الاقتصادية التي تواجه الدول وهي في سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية.

فالتحول نحو آليات السوق من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، فضلا عن الخصخصة والاتجاه نحو اقتصاديات السوق الحر والعولمة ، يجعل الحاجة إلي السياسات الاقتصادية الكلية امراً محتوماً , ويمكن تعريف السياسة الاقتصادية الكلية:

(*بأنها مجموعة القواعد والأدوات والإجراءات والوسائل التي تضعها الحكومة وتحكم قراراتها في سبيل تحقيق هدف أو مجموعة من أهداف الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة*) .

وقد يتم تحديد سياسة واحدة أو أكثر من سياسة بهدف التأثير في متغير أو عدد من المتغيرات الاقتصادية على المستوى القومي لتحقيق النتائج المرغوبة .

أما أهم المشاكل الاقتصادية الكلية التي يمكن أن يعاني منها أي مجتمع، وتستخدم السياسات الاقتصادية الكلية في علاجها، فهي تتمثل فيما يلي :

- مشكلة البطالة بأنواعها المختلفة

- مشكلة التضخم وعدم الاستقرار في المستوى العام للأسعار
- تدني معدلات النمو الاقتصادي
- تزايد عجز ميزان المدفوعات وتدهور قيمة العملة الوطنية
- تزايد عجز الموازنة العامة للدولة
- مشكلة الديون الخارجية وتزايد التزاماتها
- سوء توزيع الدخل القومي
- اختلال مصادر الدخل القومي
- سوء تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة بالمجتمع

1-4أهم السياسات الاقتصادية الكلية

1-4-1 السياسة المالية Fiscal Policy

وتتمثل أدوات السياسة المالية في الإنفاق الحكومي والإعانات والضرائب ، ويؤدي تغيير أي منها إلي تغير مستوى الطلب الكلي في المجتمع، وبالتالي، يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي

فالإنفاق الحكومي يعني بإنفاق الدولة على السلع والخدمات مثل شراء المعدات الحربية (الدبابات – الطائرات) والانفاق على المرافق والخدمات العامة (الطرق – بناء السدود) ومرتبات القضاة، وضباط الجيش، ورواتب وأجور الموظفين العاملين في الوزارات والهيئات ، وما إلى ذلك

ويحدد الإنفاق الحكومي الوزن النسبي لكل من القطاع العام والقطاع الخاص في الدولة، ومن خلال تغيير الإنفاق الحكومي يتم التأثير في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي في مستوى الناتج القومي ومستوى التوظف

والمستوى العام للأسعار , وتتضمن الضرائب كلا من الضرائب المباشرة وهي التي تفرض على دخول الأفراد. والضرائب الغير مباشرة وهي التي تفرض على السلع والخدمات .

وقد يؤثر تغيير الضرائب في الطلب الكلي بصورة غير مباشرة من خلال التأثير في مستوى الاستهلاك والاستثمار اللذان يمثلان مكونين رئيسيين من مكونات الطلب الكلي، وبالتالي، يؤثر هذا في مستوى الناتج القومي ومستوى التوظف والمستوى العام للأسعار .

وفي ظل ظروف الركود أو الكساد تركز أهداف السياسات الاقتصادية الكلية على الارتفاع بمستوى الناتج القومي ومعدل النمو فيه، فضلا عن الارتفاع بمستوى التوظف. ولذا، يتم إتباع سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي و/أو تخفيض الضرائب، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي يزداد كل من مستوى التوظف ومستوى الناتج القومي، ويرتفع معدل النمو الاقتصادي .

ويحدث العكس في ظل ظروف التضخم، حيث يتم اتباع سياسة مالية انكماشية من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي و/أو زيادة الضرائب، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي، ويحد هذا من معدلات التضخم.

1-4-2 السياسة النقدية Monetary Policy

وتتمثل أدوات السياسة النقدية في تغيير العرض النقدي في المجتمع، والائتمان المصرفي، ويؤثر هذا في مستويات أسعار الفائدة، وفي مستوى الاستثمار، ومن ثم في الطلب الكلي وبالتالي يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي.

ويقوم على هذه السياسة ويتولى إدارتها البنك المركزي، حيث يتحكم في عرض النقود في المجتمع من خلال التأثير في عديد من المتغيرات التي تحكم قدرة البنوك على منح الائتمان، فضلا عن التحكم في الإصدار النقدي الجديد ، ويؤثر هذا في أسعار الفائدة، ومن ثم، في حجم الاستثمار الذي يمثل مكونا من مكونات الطلب الكلي .

وفي ظل ظروف الركود أو الكساد الاقتصادي يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية ويزيد من العرض النقدي في المجتمع، ويترتب على ذلك الأمر انخفاض في أسعار الفائدة، ومن ثم، يزداد الاستثمار، وبالتالي، يزداد مستوى الطلب الكلي، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة مستوى الناتج القومي ومستوى التوظف، فضلا عن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

بينما في ظل ظروف التضخم فإن البنك المركزي يتبع سياسة نقدية انكماشية تهدف الى تخفيض العرض النقدي بالمجتمع، ومن ثم، ارتفاع اسعار الفائدة وبالتالي، ينخفض مستوى الاستثمار وبدوره مستوى الطلب الكلي، وهذا يحد في النهاية من الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

3-4-1 السياسات الإقتصادية الدولية International Econ Policy

وقد تحكم هذه السياسات علاقات الدولة مع العالم الخارجي وتنقسم إلى مجموعتين من السياسات :

1-السياسة التجارية Trade Policy

وادوات السياسة التجارية هي التعريفة الجمركية ونظام الحصص، وإعانات الصادرات وغيرها من الأدوات التي تهدف إلى التأثير في الواردات والصادرات ، ويؤثر هذا بدوره في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي يؤثر علي مستوى النشاط الاقتصادي ، ومن ثم الناتج المحلي الإجمالي .

فإذا كانت الدولة تواجه عجزاً في الميزان التجاري، فإنها تتبع هذه السياسات من خلال فرض و/أو رفع التعريفة الجمركية على الواردات و/أو فرض قيود كمية على الواردات – مثل حصص الواردات – فضلا عن تقديم دعم وإعانات للصادرات بهدف زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، وكل ذلك بهدف إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات، وبالتالي تقليل أو التخلص من عجز الميزان التجاري .

غير ان أثر هذه السياسات لا يتوقف عند هذا الحد فقط بل يؤدي إلى رفع مستوى الطلب الكلي بالمجتمع (او الطلب الفعال)، وبالتالي زيادة مستوى الناتج القومي ومستوى التوظف، وكذلك رفع معدل النمو الاقتصادي بالمجتمع.

2-سياسة الصرف الأجنبيForeign Exchange Policy

وتتمثل أدوات هذه السياسة في تغيير سعر الصرف والخاص بتحديد قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية، ويؤثر هذا على التجارة الخارجية للدولة، أي على الصادرات والواردات، ثم في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي، يؤثر في النهاية علي مستوى النشاط الاقتصادي . وتتبع الدول نظما مختلفة في تنظيم وإدارة أسواق الصرف الأجنبي فيها، حيث تتبع بعض الدول نظام سعر الصرف الحر الذي يتحدد وفقا لتفاعل قوى العرض والطلب. بينما تتبع دول أخرى نظام سعر الصرف الرسمي الثابت، وتهدف هذه السياسة عادة إلى تحقيق الاستقرار في سعر صرف عملتها بالنسبة للعملات الأخرى علي المدى الطويل .وبعض الدول مثل الولايات المتحدة تتبع نظاما وسطا بين هذين الحدين حيث تسمح لأسعار الصرف بأن تتحرك مع السوق ولكن أحيانا تتدخل لدفع سعر صرف الدولار إلى أعلى أو إلى أسفل .

وعندما تواجه الدولة بعجز في الميزان التجاري، فإنها قد تلجأ إلى تخفيض سعر عملتها بالنسبة للعملات الأخرى، مما يؤدي إلى أن تصبح صادرتها أرخص نسبيا، وواردتها أغلى نسبيا، ويترتب على ذلك زيادة الصادرات والحد من الواردات وبذلك تقلل او تتخلص من عجز الميزان التجاري .

ويلاحظ ان رجال البنوك المركزية والقادة السياسيين يجتمعون باستمرار لتنسيق سياساتهم الاقتصادية الكلية ، لأن السياسات النقدية والمالية للبلاد المختلفة تتسرب لتؤثر على جيرانها ، سلباً و إيجاباً . ومنذ 1975 أصبح رؤساء حكومات الدول الصناعية الرئيسية يجتمعون كل سنة في

اجتماعات قمة اقتصادية لمناقشة المسائل الاقتصادية المشتركة ولاتخاذ إجراءات مناسبة لتحقيق أهداف مشتركة يتفق عليها في حينه .

ثالثا: سياسة الدخول Income Policy

تتمثل أدوات هذه السياسة في التأثير بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة على كل من الدخول والأسعار، بهدف تحقيق الاستقرار في الأسعار والحد من التضخم المتسارع . ويطلق على هذه السياسات بشكل أكثر تحديداً سياسات الأجور والأسعار، حيث Wages & Price Policies يتم علاج التضخم المتسارع ، في حالة حدوثه ، وفقا للفكر التقليدي من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية، غير أن هذا الأمر يترتب عليه في الوقت نفسه تخفيض كل من مستوى الناتج ومستوى التوظف، وهذا يسهم بدورة في الارتفاع بمعدل البطالة في المجتمع. وعادة ما تكون تكلفته عالية جداًعلى المجتمع ، وقد يتطلب ذلك من الحكومات أن تبحث عن وسائل وأدوات بديلة ذات تكلفة أقل لمواجهة هذا التضخم المتزايد أو المتسارع . وقد تراوحت هذه الأدوات ما بين التحكم كلية في الأجور و/أو في الأسعار إلى استخدام برامج و إجراءات اختيارية أو إنتقائية تحد من الزيادة في كل من الأجور والأسعار ، مع ملاحظة أن هذه السياسات تعد بمثابة تدخل مباشر في قوى السوق للحد من هذا التضخم، ولذا يثار بشأنها جدل كبير فيما بين الاقتصاديين الذين يختلفون علي تحديد دور الحكومة في النشاط الإقتصادي ، حتي الآن.

وقد أدت التطورات في العقد الأخير الى تغيير التصورات السائدة في العالم عن طبيعة السياسات الاقتصادية الكلية المرغوب فيها ، وقد أظهرت الأزمة المالية الآسيوية في نهاية التسعينات ، وعملية الانهيار الاقتصادى في الأرجنتين في بداية هذا العقد إمكانية أن تكون الاستراتيجيات المالية " الحكيمة " ظاهريا قد أدت الى احتمالية نشوب أزمات. وأدى التباين الواضح في القيود

التي تضعها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة والحاجة لتأمين تمويل كاف لعمليات التنمية قد دلت على الحاجة إلى إحداث تغيير في أساليب إدارة الاقتصاد الكلى في الاقتصادات النامية المفتوحة على النحو التالي :

- لابد من تطوير السياسات الاقتصادية الكلية ضمن إطار منسق ، وبحيث تكون السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر صرف العملة المحلية وإدارة حساب رأس المال في ميزان المدفوعات متجانسة مع بعضها البعض.
- يجب أن يكون الأفق الزمنى متوسط المدى ، وأن يكون موضوعا ضمن إطار يقدم الخطوط العريضة التي تنظم استراتيجيات الاقتصاد الكلى والانفاق العام ، كما يجب أن تحظى أهداف النمو الاقتصادى ، واستقرار سبل العيش ، وإضافة فرص عمل جديدة في أسواق العمل بأهمية خاصة ، وأن لا يتم التضحية بها من خلال فرض قيود إضافية على استقرار الاقتصاد الكلى والسيطرة على التضخم.
- إن معدلات النمو الاقتصادي ليست فقط هي القضية المحورية ، بل طريقة ومصادر هذا النمو ، وفي الحقيقة فإن معدل نمو متوسط ومستدام ، والذى يتضمن إضافة المزيد من فرص عمل وتخفيض مستويات الفقر يكون مفضلا على معدل نمو أعلى ولكن مبنى على عدم مساواة اكبر في الدخول ، ويحتوى علي إمكانية اقل لمقاومة التقلبات والأزمات
- يجب أن يكون الهدف الأساسي لمعظم البلدان النامية هو إضافة فرص عمل منتجة تؤدى إلى عمل ودخل لائق ، وهذا يتطلب اكثر من مجرد تدخل في قطاع واحد.
- وضع سياسات للاقتصاد الكلى ، فالسياسات الصناعية التي تؤمن حوافز مدروسة بدقة من أجل تشجيع الاستثمار ، والسياسات المالية والانفاق العام كلاهما يلعب دوراً مهما في

هذا المجال . إذ يجب الاقرار بأهمية الإنفاق العام وتوجيهه نحو القطاعات الحيوية لبناء رأس المال الاجتماعي في التعليم والصحة ومشروعات المياه والصرف الصحي.

- كما يجب أن تتماشى السياسة النقدية مع السياسة المالية ، وليس العكس ، ويجب أن تكون كلا السياستين موجهة نحو اهداف اقتصادية حقيقية مثل إضافة المزيد من فرص العمل الحقيقية ، وحماية أسباب المعيشة وتوسيعها وتقليص رقعة الفقر . وكل هذا له إنعكاسات على نوع الاستقلالية التي تمنح للبنك المركزي في إدارة عرض النقود ، وهي أيضا تعنى أن عملية استهداف التضخم بحد ذاتها لا يمكن أن تكون الهدف المحوري للسياسة النقدية.
- فالسياسة الاقتصادية الكلية يجب أن تعير اهتماما كبيراً لاعتبارات المساواة والانصاف بين جميع الفئات والحرف والمناطق والأقاليم.

ويجب التنويه إلي أن هناك نوع جديد من السياسات الإقتصادية الكلية وهو ما يعرف بسياسة جانب العرض ، وقد ظهر في عهد الرئيس ريغان بالولايات المتحدة الأمريكية في القترة من عام 1981 إلي عام 1986 ومثل معظم السياسات الاقتصادية تحاول سياسات جانب العرض إبراز أهمية ظاهرة الإقتصاد الكلي من خلال وصف سياسة مستقرة للنمو الاقتصادي ، وبشكل عام فان هناك ثلاثة ركائز أساسية لهذه السياسة هي:

1- السياسة الضريبية

2- السياسة التنظيمية أو التشغيلية

3- السياسة النقدية

والفكرة الرئيسية وراء هذه الركائز الثلاث هي أن الانتاج هو المحدد الأكثر أهمية بالنسبة للنمو الاقتصادي. ويمكن توضيح فكرة اقتصاديات جانب العرض من خلال دراسة توازن اقتصاد كلي لنموذج مبسط حيث يتقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي لتحديد الناتج الكلي ومستوى الاسعار ، بعد ذلك يمكن توضيح أن الزيادة في العرض الكلي الناجمة عن تخفيض الضرائب وبالتالي تخفيض التكاليف سوف يؤدي إلي زيادة الأرباح ، ومن ثم حدوث زيادة في الناتج الكلي ، وتخفيض في المستوى العام للأسعار. في الحقيقة فإن اقتصاديات جانب العرض تذهب بعيدا فتوضح أن جانب الطلب غير ذي أهمية كبيرة ، لأن الافراط في الانتاج أو النقص فيه ليسا بظواهر مستمرة أو قابلة للبقاء ، ويجادل المؤيدون لجانب العرض بأنه حين يكون لدى الشركات فائض في الإنتاج فسوف يؤدي ذلك لخلق فائض في الكمية المخزونة وبالتالي فان الأسعار سوف تنخفض والمستهلكين سيزيدون مشترياتهم لمعادلة العرض الفائض.

ويصحح اقتصاديوا جانب العرض خطأ أساسيا في الاقتصاد الكينزي ، وهو أن الاقتصاد الكينزي يعرف على أنه ادارة الطلب واهمال العرض ، حيث أن الطلب هو العنصر المهم ، والعرض يستجيب للطلب ، والطريقة التي يراها الكينزيون أن الطلب يجب أن يكون مرتفعا للحفاظ على معدلات تشغيل عالية أو في مستوى الاستخدام الكامل ، فالاقتصاديون الكينزيون لديهم حساسية للبطالة والمعاناة الانسانية اللتان ارتبطتا بالكساد الكبير ، وقد نسبوا الكساد الى أن الطلب الكلي لم يكن فعالا بما يكفي لإبقاء كل شخص في عمله ، وكانت سياستهم هي تأمين الطلب الفعال.

ما أوضحه اقتصاديوا جانب العرض للكينزين هو أن معدلات الضريبة العالية لا تسيطر على التضخم ، وبدلا من ذلك تساهم تلك المعدلات المرتفعة في تفاقم التضخم . كما أن التغير في المعدل الحدي للضرائب ، والتعديل النسبي في الاسعار يعمل على رفع منحنى العرض الكلي وليس منحنى الطلب الكلي . فالزيادة في المعدلات الحدية للضرائب ستؤدي الى تخفيض الأرباح بالنسبة للعمل والاستثمار مما سينتج

عنه انخفاض في مستوى العرض الكلي، وبالعكس فان تخفيض معدلات الضرائب الحدية سيزيد من مكافآت العمل والاستثمار وبالنتيجة سيرتفع العرض الكلي.

5-1 مقومات السياسة الاقتصادية الكلية

إن الحد الأدنى من الأهداف التي يرمى إليها راسم السياسة الإقتصادية الكلية في أي بلد (متقدم أم نام) يمكن تلخيصها فيما يلي :

- الحفاظ على مستوى قريب من مستوى التوظف الكامل لقوة العمل.
- الحفاظ على مستوى عال من الانفاق الاستثماري (عام أو خاص).
- الحد من مستوى العجز في ميزان مدفوعات الدولة.
- مكافحة واحتواء الضغوط التضخمية في الاقتصاد القومي .
- تخفيض حدة الفقر وحماية مستوى معيشة المواطنين.

إن نقطة البدء في تكوين تصور مبدئي عن الصورة الكلية للإقتصاد القومي تتمثل في محاولة تقدير معادلة الناتج المحلى الاجمالى في الأجلين القصير والمتوسط ، ووفقا لهذا التصور يمكن التفرقة بين نوعين من المتغيرات الاقتصادية الكلية Macro – Economic Variables

اولهما : المتغيرات المستقلة : وهي تمثل قيم ثابته معطاه بناء علي تقديرات مستقلة ، وتسمى هذه المتغيرات " معطاه من الخارج " وتعرف بلغة الاقتصاديين بأنها مستقلة، وتمثل مقطع الدالة الإقتصادية مع المحور الصادي.

ثانيهما : المتغيرات الأخرى التي تتغير قيمها بتغير قيم المتغيرات الأخرى ، وهي تسمي متغيرات " تابعة " أو ، حيث أن القيم التي تأخذها تلك المتغيرات تشتق من حركة قيم المتغيرات الأخرى ، وهي تشكل الجزء السلوكي في الدالة الإقتصادية ، وتمثل ميلها .

ويمكن لنا , على سبيل التبسيط , إعتبار متغيرات آلية و مستقلة مثل : مستوى الإنفاق الحكومي ومستوي الإستثمار الكلي وعرض النقود ، وهي تمثل قيم معطاه بناء على توقعات وتقديرات مستقلة للخبراء والمسئولين ، ويعلن عن قيمها إجمالياً عند إعتماد الموازنة السنوية للدولة. بينما نجد متغيرات أخرى مثل الإنفاق الاستهلاكي وإجمالي الواردات الكلية تنتمي إلى المجموعة الثانية ، أي تتوقف على القيم التي تأخذها المتغيرات الاخرى المعطاة ، خاصة عند إرتباطها بالدخل علي سبيل المثال .

ووفقا لهذا التصور ، يمكن كتابة معادلة المستوى المتوقع للناتج المحلي الإجمالي خلال أي فترة زمنية علي النحو التالي :

الناتج المحلي الإجمالي= كمية السلع والخدمات المنتجة x أسعارها

وتمثل الدالة السابقة دالة العرض الكلي في معظم الإقتصادات الحديثة ، حيث إن العرض الكلي هو مجموع السلع و الخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة ، مقومة بالنقود .أما الطلب الكلي فهو إجمالي الإنفاق المخطط لكافة المشترين في اقتصاد معين ، ويتحقق التوازن في الاقتصاد بتساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي. فإذا ما حدث وزاد الطلب عن العرض عند مستوى التوظف الكامل أدى ذلك إلى حدوث التضخم أما إذا حدث قصور في الطلب عن عرض التوظف الكامل فسيؤدي ذلك إلى ظهور ما يعرف بالركود أو الكساد . ويمكن كتابة دالة الطلب الكلي (أو الفعال) كما يلي :

دالة الطلب الكلي= الإنفاق الاستهلاكي+ الإنفاق الاستثماري+ الإنفاق الحكومي + صافي التعامل مع الخارج

وإذا كان التوازن يعني تعادل القوى المتضادة في فترة زمنية معينة ، وظهوره عندما يتساوى إجمالي الإنفاق الإستثماري مع إجمالي الإدخار، فإن عدم تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي يؤدي إلي ما يعرف بالاختلال ، حيث يكون أحدهما مختلف عن الآخر.

ويمثل نموذج الطلب الكلي/ العرض الكلي النموذج الأكثر إستخداماً وتطوراً بين النماذج الإقتصادية عند الحاجة إلي حل مشكلات الأقتصاد الكلي، حيث يعالج جانبي الطلب والعرض معا وكيفية تحدد السعر والدخل في الاقتصاد فضلا عن تفسير تقلبات هذين الأخيرين. فيتحدد الطلب من خلال سوقي السلع والنقود معبراً عنه بالطلب الكلي، كما يتحدد العرض الكلي من خلال السوقين. وعلى ذلك يتحدد التوازن بتساوي الطلب الكلي والعرض الكلي. ومن ثم فإن مستوى الطلب الكلي يعتمد على السعر ويتحدد بمنحني الطلب الكلي الذي يظهر العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة والسعر. هذا وتؤدي زيادة الإنفاق إلى زيادة الناتج والتوظف ما لم يكن الاقتصاد قد وصل إلى مستوى التوظف الكامل، فإن الأسعار عندها تتجه للإرتفاع (حدوث التضخم). أما منحني العرض الكلي فيمثل العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة والسعر. وكما هو معروف من واقع دراسة مبادئ الاقتصاد، فإن ارتفاع الطلب لن يؤدي إلى ارتفاع ملحوظ في الأسعار، حيث يمكن زيادة الإنتاج (الدخل) لمواجهة زيادة الطلب. أما عند ارتفاع الطلب وكان الاقتصاد قريباً من مستوى التوظف الكامل فإنه يصعب زيادة الإنتاج زيادة ملحوظة دون المخاطرة بإحداث تضخم. وقد يحدث أن ينتقل منحنى العرض يسارا بالانخفاض بسبب تأثير السياسات المالية وصدمات العرض كما حدث في السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي عندما أدى الحظر النفطي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج في الدول الصناعية فأنخفض العرض الكلي مما أحدث كسادا واسع النطاق مصحوبا بتضخم متسارع عرف وقتها بظاهرة التضخم الركودي Stagflation والتي كانت ظاهرة جديدة لم يعهدها الاقتصاد من قبل.

6-1 الدخل القومي والناتج القومي

يعد الناتج القومي الإجمالي Gross National Product من أكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً لقياس الأداء الاقتصادي ومقدرة الاقتصاد على إنتاج مختلف السلع والخدمات. وعندما نحاول إعطاء قيمة نقدية للسلع والخدمات المنتجة من قبل اقتصاد معين خلال فترة معينة، فإن مجموع تلك القيم هو ما يعبر عنه بالناتج القومي. ولكي نتوصل إلى مفهوم الدخل والناتج القومي ينبغي لنا أن نستعرض أولاً ما يعرف بنموذج "حلقة التدفق الدائري للدخل" Circular Flows of Income والذي يوضح العلاقات المتشابكة بين القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد الوطني (العائلي، الإنتاجي، الحكومي، والعالم الخارجي).

1- ينفق القطاع العائلي جزء من دخله (الذي يحصل عليه) على استهلاك السلع والخدمات المنتجة، وهذا الجزء يذهب مباشرة إلى قطاع المنتجين.

2- يدخر القطاع العائلي جزء من دخله ويوجهه إلى السوق المالية كالبنوك والتي من وظيفتها إمداد المستثمرين بالقروض التي يستخدموها في شراء سلع استثمارية من القطاع الإنتاجي.

3- يدفع القطاع العائلي صافي الضرائب للقطاع الحكومي والذي يستخدمها بدوره في تمويل إنفاقه على ما يشتريه من سلع نهائية وخدمات من قطاع المنتجين. هذا علماً بأن صافي الضرائب هو عبارة عن إجمالي الضرائب التي يدفعها القطاع العائلي مطروحاً منها ما يتسلمه هذا القطاع من مدفوعات الضمان الاجتماعي أو المدفوعات التحويلية Transfer Payments .

4- يقوم القطاع العائلي بدفع قيمة وارداته من السلع والخدمات الغير متوفرة محلياً للعالم الخارجي، ومقابل ذلك نجد المنتجين يحصلون على قيمة صادراتهم من السلع والخدمات المنتجة محلياً من قطاع العالم الخارجي.